دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية
المؤلف الرئيسي:	الجبوري، رياض يونس خلف
مؤلفين آخرين:	آل يونس، هاني صبري علي(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2005
موقع:	الموصل
الصفحات:	1 - 209
رقم MD:	558344
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة الموصل
الكلية:	كلية التربية
الدولة:	العراق
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم ، علوم القرآن ، الدلالات اللفظية ، القواعد اللغوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/558344

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

اسم التفضيل في القرآن الكريم
ـ دراسة دلالية ـ

رسالة تقدم بها

رياض يونس خلف الجبوري

إلى

مجلس كلية التربية في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربية

بإشراف

الاستاذ المساعد

الدكتور هاني صبري علي آل يونس

١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

COMPARTIVE FORM IN THE HOLY QURAN

- A SEMANTIC STUDY -

A THESIS SUBMITTED

By

RIYADH YOUNIS KHALAF AL - JOBOURI

To

The Council of College of Education

In Mosul University

In Partial Fulfillment of the Requirements

For the Degree of MA in Arabic Language

SUPERVISED

By

Assist Prof.

Dr. HANI SABRU ALI AL YOUNIS

2005 A.D 1426 A.H

الملخص

تقع هذه الرسالة ضمن الدراسات الدلالية في القرآن الكريم ، وقد تم اختيار موضوعها لأهميته في الكشف عن الدلالات المتعددة لاسم التفضيل في الكتاب العزيز ، وبيان الإشكال الحاصل لكثير من دلالاته في الآيات الكريمة ، وسبب الإشكال فيها ، وسبيل الخلاص منه .

ومنهجنا يقوم على بيان التطور الدلالي موازنة بين ما جاء في المعجم متمثلا بالدلالة اللغوية لاسم التفضيل ، وما جاء في الآية أو الآيات القرآنية متمثلا بالسياق القرآني ، وهو أيضا يقوم على تحليل التركيب النحوي لاسم التفضيل إذا كان معرفا بـ (ال) أو مضافاً أو مقترنا بـ (من) وعلى بيان الفرق بين تركيب وآخر من تركيبات اسم التفضيل ، وعلى هذا الأساس جاءت الخطة مكونة من تمهيد وثلاثة فصول وملحق وخاتمة .

أما التمهيد فقد قدمنا فيه اسم التفضيل بكل جوانبه قبل الانتقال إلى بيان دلالته ، ومن ابرز موضوعاته : تعريف اسم التفضيل ، أركانه ، اختلاف النحاة في جواز خلوه عن معنى التفضيل ، وعدم جواز ذلك ، وشروط صوغه ، وأحواله باعتبار ما يقترن به أو يضاف اليه .

أما الفصول الثلاثة فقد اعتمدنا في تصنيفها على المفضل عليه من حيث ذكره وحذفه؛ لانه يعد ركناً فيصلا بين إرادة التفضيل أو عدم إرادته عن طريق ذكره أو عدم الالتفات اليه .

وبناءً عليه جاء الفصل الأول مصدرا بعنوان **ما ذكر فيه المفضل عليه** ، فجميع أسماء التفضيل الواردة في هذا الفصل جاء بعدها المفضل عليه أما مجرورا بـ (من) أو بالإضافة إلى اسم التفضيل .

ووقع الفصل الثاني تحت عنوان **ما حذف منه المفضل عليه** ، فأسماء التفضيل التي اشتمل عليها هذا الفصل لم يذكر معها المفضل عليه لفظا لكنه مذكور حكما يُلمح اليه بدلالة السياق ، إلا إذا جاء اسم التفضيل من غير نظر إلى مفاضلة .

وكان **المفضل عليه بين الذكر والحذف** عنوانا للفصل الثالث ، فاسم التفضيل في هذا الفصل يذكر معه المفضل عليه في موضع ويحذف في آخر .

ثم جاءت الخاتمة تلخيصا لاهم النتائج التي كان منها : إن مهمة التفضيل الأولى تفضيل شيء على آخر في اصل الوصف المشترك لكنه أحيانا يرد لقصر الصفة على الموصوف دون النظر إلى مقابله ، وان الصفة التي يقوم على أساس وجودها التفضيل قد يشترك فيها المتفاضلان وقد يخلو منها أحدهما أو كلاهما ، وان المشاركة قد تكون حقيقية أو تقديرية أحيانا اعتقادية وان كان الاعتقاد باطلا ، وان التفضيل قد يقع على سبيل التوهم أي : توهم المشاركة بين المتفاضلين في اصل الوصف .

إن أهمية هذا البحث تكمن في انه اسهم ببيان اسم التفضيل في افصح الأساليب على الإطلاق إلا وهو القرآن الكريم ، فهو دراسة وصفية تطبيقية وهو جهد بشري لا يوصف بالكمال لانعدامه في مقدمه لكنني بذلت له الجهد وبتُّ احتسب الأجر على الله الوهاب .

التمهيد

اسم التفضيل في العربية

احواله وعمله

تعريفُ اسم التّفضيل لغةً واصطلاحاً

لغــةً :

التّفضيل في اللغة : مصدر فَضَّلَ يُفَضِّلُ بالتضعيف ، يقال : فَضّــلتُهُ علــى غيــره تَفضيلاً ، أي حكمت له بذلك وصيرته كذلك ، وجعلته أفضل منه ، وأفضل عليــه : زاد[١] ، فهو يدل على زيادة في شيء ، ومن ذلك الفضل : الزيادة ، يقال : "فَضَلَ الشــيء يَفضُــل ، وربما قالوا : فَضِل يفضُل وهي نادرة"[٢] ، والفضل في القدر غير التَّفَضُّــل الــذي بمعنــى الإفضال والتطوّل[٣] ومن الأول قوله –تعالى– : ﴿**مَا هَذَا إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيــدُ أَنْ يَتَفَضَّــلَ عَلَيْكُمْ**﴾[٤] ، ويعدى بحرف الجر (على) قال –سبحانه– : ﴿**وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَــا تَفْضِيلاً**﴾[٥] قيل : "تأويله أنّ الله فضّلهم بالتّمييز"[٦] . يلاحظ أنّ الجذر **ف . ض . ل** في المعجم لا يدل إلا على الزيادة الحسنة في مدح أو كمال ، لكن هذه الزيادة في الاصطلاح يراد بهــا الزيادة المطلقة في كمال أو نقص .

اصطلاحاً :

لم يقدم سيبويه (ت ١٨٠هــ) تعريفاً دقيقاً لاسم التّفضيل ، فهو يعقد في كتابــه بابــاً يقول مسهباً في عنوانه كعادته : "هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صــفة ، مجــرى الأسماء التي لا تكون صفة ، وذلك أفعل منه ... وأفعل شيء نحو : خير شيء وأفضل شيء وأفعل ما يكون وأفعل منك"[٧] . فمَثَّل لمسائله وأحكامه ، مكتفياً بوزن **أفعل** دون أن يســتعمل مصطلح اسم التّفضيل أو أفعل التّفضيل ، وتابعه المبرد (ت٢٨٥هــ) فعقد باباً في المقتضــب

---

(١) ينظر : لسان العرب المحيط : ابن منظور : ١١٠٥/٢ .

(٢) مقاييس اللغة : ابن فارس : ٥٠٨/٤ .

(٣) ينظر : العين : الخليل بن احمد : ٤٤/٧ .

(٤) المؤمنون : ٤٢ .

(٥) الإسراء : ٧٠ .

(٦) لسان العرب : ١١٠٥/٢ .

(٧) الكتاب : ٢٤/٢ .

قائلاً : "باب مسائل أفعل"[١] ولم يعرفه أيضاً ، ثم برز علم من أعلام النحاة وهو ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الذي عرفه بقوله :"اسم التّفضيل : ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل"[٢]، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) : "الصفة الدالة على المشاركة والزيادة"[٣] ، وهو عند خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) : "الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"[٤] ، ثم صارت هذه الترجمة في الاصطلاح إسماً لكل ما دل على الزيادة ، تفضيلاً كانت كأحسن ، أو تنقيصاً كأقبح ، وإن لم يكن على وزن **أفعل** ، كـ (خير وشر)[٥].

أما المحدثون فقد اجتهدوا في أن يكون لاسم التّفضيل تعريف شامل جامع مانع، فهذا أحمد الحملاوي يعرّفه بقوله : "هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة"[٦] ، ومثله قول عباس حسن : "هو اسم مشتق على وزن **أفعل** يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه"[٧] وكذلك مصطفى الغلاييني[٨] ومحمد الانطاكي[٩] ، ويلاحظ أن من المحدثين من يرى انه مشتق من المصدر ، بخلاف القدماء الذين ذهبوا إلى أنه مشتق من الفعل .

ويرى محمد عبد المجيد أن هذه التّعريفات لم تذكر وزن **فعلى** مؤنث أفعل ، لذلك فإن التعريف الشامل عنده هو : "اسم مشتق من المصدر على وزن **أفعل** للمذكر و**فعلى** للمؤنث ، يدل – في الأغلب – على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة وقد لا يدل على ذلك ، كما يدل –في أغلب صوره– على الاستمرار والدوام"[١٠] .

---

(١) ٢٤٨/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الإستراباذي : ٤٤٧/٣ .

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى : ٣١٢ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح : ١٠٠/٢ .

(٥) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : محمد الخضري : ٥٠/٢ .

(٦) شذا العرف في فن الصرف : ٥٤ .

(٧) النحو الوافي : ٣٩٥/٣ .

(٨) ينظر : جامع الدروس العربية : ١٩٣/١ .

(٩) ينظر : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : ٢٤٣/١ .

(١٠) ظاهرة التّفضيل بين القرآن الكريم واللغة : مجلة البلقاء ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مج ٩ ، ع١ ، سنة ٢٠٠٢ ، ص٢٣٠ .

أركان اسم التفضيل :

الأركان التي يقوم عليها التّفضيل الاصطلاحي – في أغلب حالاته – ثلاثة :

١. "صيغة **أفعل** وهي اسم مشتق .
٢. شيئان يشتركان في معنى خاص .
٣. زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص .

والذي زاد يسمى **المفضل** ، والآخر يسمى **المفضل عليه** أو **المفضول**"(١) .

دلالات اسم التفضيل واستعمالاته :

ولا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى غالباً ،وهذه المشاركة إما أن تكون حقيقية كقوله -تعالى- : ﴿**أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ**﴾(٢) أي أزيَد ، وقد تكون المشاركة تقديرية لا حقيقية، وتسمى أحياناً اعتقادية ، وإن كان الاعتقاد باطلاً ، كقوله –تعالى–: ﴿**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ**﴾(٣) على اعتقاد أن في مسجد الضرار حقاً(٤) . جاء في الهمع : "والمراد بقولنا : ولو تقديراً مشاركته بوجه ما ، كقولهم في البغيضين : هذا أحسن من هذا ، وفي الشريرين : هذا خير من هذا ، وفي الصّعبين : هذا أهون من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسن من هذا، وفي التنزيل ﴿**قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**﴾ (٥) وتأويل ذلك : هذا أقل بغضاً ، وأقل شراً ، وأهون صعوبةً ، وأقل قبحاً"(٦) .

وقد يقصد باسم التّفضيل "تجاوز صاحبه وتباعده عن غير في الفعل ، لا بمعنى تفضيله بالنسبة إليه بعد المشاركة في أصل الفعل ، بل بمعنى أن صاحبه متباعد في اصل الفعل ، متزايد إلى كماله فيه على وجه الاختصار ، فيحصل كمال التّفضيل"(٧)

كقوله –تعالى– : ﴿**وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلاّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾(٨) ﴿**وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾(٩) فليس المقصود هنا التّفضيل على شيء معين ، بل المراد من كل ذلك الزيادة

---

(١) النحو الوافي : ٣٩٥/٣ .
(٢) النحل : ٩٢ .
(٣) التوبة : ١٠٨ .
(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : القرطبي : ١٦٦/٨ .
(٥) يوسف : ٣٣ .
(٦) همع الهوامع شرح جمع الجوامع : السيوطي : ١٠٤/٢ .
(٧) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أبو البقاء الكفوي : ٩٦ .
(٨) الأنعام : ١٥٢ .
(٩) النحل : ١٢٥ .

في الحسن ، "ولا يمتنع تقدير مفضل عليه كأن تقول : وجادلهم بالتي هي أحسن من غيرهـــا ونحو ذلك"[١].

ومن ذلك ما جاء في التهكم ، من قولهم : **هو أعلم من الحمار** فليس للحمار علم حتى يكون هو أعلم منه ، ولكن المراد به التهكم ، كأنه قيل : "إن أمكن أن يكون للحمارعلم فأنـــت مثله مع زيادة ، وليس المقصود بيان الزيادة ، بل الغرض التشريك بينهما في شـــيء معلـــوم انتفاؤه عن الحمار"[٢] ، مثال ذلك قوله تعالى –حكاية عـــن فرعـــون–﴿**أَيَّنَـــا أَشَـــدُّ عَـــذَاباً وَأَبْقَى**﴾[٣]، فهو يعلم أن موسى ﴿عليه السلام﴾ لم يكن من التعذيب في شيء ، وإنما أراد أنه لو كان له شيء من التعذيب ، لكنت أنا أشد عذاباً منه وأبقى ، أخرجه على سبيل التهكم والسخرية[٤].

وقد يكون التّفضيل بين شيئين في صفتين مختلفتين ، فيراد بالتّفضيل حينئذ أن أحـــد الشيئين قد زاد في صفته ،على الآخر في صفته كقولهم : **العسل أحلى من الخل ، والصـــيف أحر من الشتاء ، والليل أظلم من النهار** ، فليس ثمة اشتراك بين المفضل والمفضـــل عليـــه وإنما المراد : أن العسل في حلاوته ، زائد على الخل فـــي حموضـــته ، فاتّصـــاف العســـل بالحلاوة ، أكثر من اتّصاف الخل بالحموضة ، وكذا الباقي[٥] ، جاء في كليات أبي البقـــاء : "وقد يستعمل **أفعل** لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص ، وإن لم يكن الوصف الذي هـــو الأصل مشتركاً وعليه قولهم : الصيف أحر من الشتاء ، أي: الصيف أكمل في حرارته مـــن الشتاء في برودته"[٦] .

وأنكر ابن مالك وأبو حيان[٧] صحة هذا التقدير ، وأكدا وجـــوب اشـــتراك المفضـــل والمفضل عليه في أصل الوصف ، وأول ابن مالك ما جاء ظاهره خلاف ذلك ، فقـــال **فـــي الصيف أحر من الشتاء** له توجيهان :

---

(١) معاني النحو : فاضل صالح السامرائي : ٦٨٥/٤ .

(٢) شرح الرضي عن الكافية : ٤٥٥/٣ .

(٣) طه : ٧١ .

(٤) ينظر : تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري : ٦٦١ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : محمد بن علي الصبان : ٥٠/٣ و ظاهرة التّفضيل : ٢٣٠ .

(٦) ٩٦ .

(٧) ينظر : تذكرة النحاة : ٢٩٤ .

"أحدهما : انه يكون اسم التّفضيل **أحر** من حر القتل بمعنى : استحر ، أي : اشـــتد ، فكأنه قال : الصيف أشد استحراراً من الشتاء ؛ لأن حروبهم في الصيف كانـــت أكثـــر مـــن حروبهم في الشتاء .

[الآخر] : ويمكن أن يشار بذلك إلى أن الشتاء يتحيّل فيه على الحر بموقيـــات البـــرد ، والصيف لا يحوج إلى توقي برده ، فحره أشد من الحر الذي يتوصل إليه في الشتاء بالحيل"(١).

أما قولهم : **العسل أحلى من الخل** فيحمل على أن قائله أطلق على العنب خلاً ، كمـــا أطلق عليه خمراً في قوله -تعالى- : ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾(٢) ويحتمل أن يكون **أحلى** من حَلِيَ بعيني بمعنى: حسن منظره(٣) .

وقد يستعمل اسم التّفضيل عارياً عن معنى التّفضيل ، فيتضمن معنى اسم الفاعـــل ، كقوله -تعالى- : ﴿**رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ**﴾(٤) أي : عالم بكم ، أو معنى الصفة المشبهة كقوله -تعالى- ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾(٥) أي : وهو عليه هيّن ، لأنّه لا يقـــال : شيء أهون عليه من شيء .

وهذه المسألة – مجيء اسم التّفضيل لغير قصد المفاضلة – اختلف فيها النحاة قـــديماً وحديثاً ، فهي عند أبي العباس المبرد قياس مطرد ، إذ يقول : "فأما قوله في الأذان **الله أكبـــر** فتأويله : كبير ، كما قال -عزّ وجلّ- : ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ فإنما تأويله : وهو عليه هـــين ؛ لأنّه لا يقال : شيء أهون عليه من شيء . ونظير ذلك قوله(٦) :

لَعَمْـــرُكَ مَـــا أدْري وإنّـــي لأوجـــلُ علـــى أينـــا تَعْـــدُو المنيـــةُ أولُ

أي : إني لوجل ... وأعلم أنّ **أفعل** إذا أردت أن تضعه موضع الفاعـــل فمطـــرد ، فمن ذلك قوله(٧) :

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٧٦٧ .

(٢) يوسف : ٣٦ .

(٣) ينظر : شرح العمدة : ٧٦٧ .

(٤) الإسراء : ٥٤ .

(٥) الروم : ٢٧ .

(٦) لمعن بن أوس : ديوانه : ٩٣ .

(٧) لم أهتد إلى قائله ، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي : ٢٧٦/٨ .

قُبّحتُم يا آلَ زيدٍ نفرا ألامَ قومٍ أصغرا وأكْبَرا

يريد صغيراً وكبيراً ، فهذا سبيل هذا الباب"[١] .

والأصح عند ابن مالك قصره على السماع[٢] ، فما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه ، وأيده عليه الرضي[٣] .ونقل أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) – في الزاهر – شواهد على ورود اسم التّفضيل مسلوب المفاضلة ، فقال : "واحتجوا بقول الفرزدق[٤] :

إنّ الّذي سَمكَ السّماءَ بَنى لنَا بيتاً دَعائِمهُ أعزُ وأطولُ

أراد : دعائمه عزيزة طويلة ، واحتجوا بقول الآخر[٥] :

تَمنى رِجالٌ أنْ أموتَ وإنْ أمتْ فتلكَ سَبيلٌ لستُ فيها بِأوحَد

أراد : لست فيها بواحد ، واحتجوا بقول الأحوص[٦] :

إنّي لأمنَحكَ الصّدودَ وإنّني قسماً إليكَ معَ الصّدودِ لأميلُ

أراد : لمائل"[٧] . ولم يوردوا على استعمال اسم التّفضيل مسلوب المفاضلة في حالة الإضافة إلا مثالاً ، وهو قولهم : الأشج والناقص[٨] أعدلا بني مروان ، أي :عادلاهم[٩] ، وحجتهم في تجريد أسماء التّفضيل الواردة في الشواهد من دلالتها هي : "إنما يفاضل بين شيئين إذا كانا من جنس واحد"[١٠] وصح الاشتراك بينهما في الصفة ، ولم يقع هذا على اسم التّفضيل في الشواهد المذكورة .

---

(١) المقتضب : ٢٤٥/٣ -٢٤٧ .

(٢) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٤٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٥٩/٣ .

(٤) ديوان الفرزدق : قدم له وشرح له : مجيد طراد : ٢٠٩/٢ .

(٥) لم أقف على قائله وهو واحد من ثلاثة أبيات في أمالي القالي : ٢١٨/٣ .

(٦) شعر الأحوص الأنصاري : عادل سليمان : ١٦٦ .

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس : ١٢٣/١ .

(٨) الأشج : هو عمر بن عبد العزيز ، سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة، والناقص : يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجيش (ينظر : فوات الوفيات والذيل عليها : محمد الكتبي : ١٣٣/٣ و حاشية الصبان : ٤٩/٣) .

(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية : ابن مالك : ١١٤٣ .

(١٠) خزانة الأدب : ٢٤٥/٨ .

فإذا خلا اسم التّفضيل عن دلالة المفاضلة جاز أن يطابق وهو نكرة ، قال الأشموني : "والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير ، وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقوله[١] :

إذا غابَ عنكم أسودُ العينِ كنتم كراماً . وأنتم ما أقامَ ألائمُ

وإذا صح جمعه لتجرده عن معنى التّفضيل ، جاز أن يؤنث وهو مجرد منه ، فيكون قول ابن هانئ[٢] : **كأنّ صُغرَى وكُبرى مِن فَقَاقِعِها** . صحيحاً"[٣] .

فمعنى صغرى وكبرى : صغيرة وكبيرة ، وقال من عابه : كان قياسه أن يقول : كأن أصغر وأكبر ، باعتبار أن اسم التّفضيل إذا تجرد من (أل) والإضافة لزم الإفراد والتذكير[٤] ، أو أن يقول كأن : الصغرى والكبرى ، باعتبار أن **الفعلى** لا بد أن تقترن بالألف واللام[٥] .

قال ابن يعيش : "والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف ، نحو : صغيرة وكبيرة ، فاستعمله لذلك نكرة ، ويجوز أن يكون لم يرد فيه التّفضيل بل معنى الفاعل"[٦] ، فاسم التّفضيل المجرد عن (أل) والإضافة ولفظ **من** وتقديرها يطابق موصوفه ، وعلى هذا يُخرّج قول أبي نؤاس المار ، وقول العروضيين : فاصلة صغرى وكبرى ،خلافاً لمن جعله لحناً[٧] .

وذهب فريق ثالث إلى أن اسم التّفضيل لا يخلو من الدلالة على المفاضلة مطلقاً ، لا قياساً ولا سماعاً ، وتأولوا ما استدل به الفريق الأول على تجرده عن دلالته ، وأبطلوا حججهم ، فقالوا في **الله أكبر** : "معناه : الله أكبر من كل شيء ، فحذفت **من** لأن أفعل خبر، كما تقول : أبوك أفضل ، وأخوك أعقل ، فمعناه أفضل وأعقل من غيره ، واحتجوا بقول الشاعر[٨] :

---

(١) نسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه ، ينظر : خزانة الأدب : ٢٧٧/٨ .

(٢) ديوان أبي نؤاس : تحقيق : بهجت عبد الغفور ٩٠ وتمامه : حصباء در على أرض من الذهب .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٥١/٣-٥٢ .

(٤) ينظر : حاشية الخضري : ٥٣/٢ .

(٥) ينظر : مجمع الأمثال : الميداني : ٧٩/١ .

(٦) شرح المفصل : ١٠٣/٦ .

(٧) ينظر : حاشية الخضري : ٥٢/٢-٥٣ .

(٨) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : أبو بكر الأنباري : ٤٦٧ ، ولم ينسبه إلى قائله.

إذا ما سُتورُ البيتِ أُرخيْنَ لـــم يكـــنْ سِـــراجٌ لنـــا إلاّ وَوجهُـــكَ أنـــورُ

أراد : أنور منه[١]" .

وجاء في حاشية الصبان ما نصه : "أما ﴿**رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ**﴾ فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه ، أي : أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم ، فالمشاركة في مطلق علم ، وأما ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ فيجعل التّفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد ، أو باعتبار عادة الحوادث لا الأمر نفسه ، وأما **أعز وأطـــول** فـــالمراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله : **أعز وأطول** : من دعائم كـــل بيـــت وعلـــى هـــذا همـــا للتفضيل"[٢] ، فعلى هذا لا يجوز تأويل **أعز وأطول** بمعنى :عزيزة وطويلة بحجة أن الشاعر: "لم يرد أن يثبت لهم بيوتاً عزيزة طويلة ، وهذا أعز منها احتقاراً لهم لأنّهم لم يســبق مـــنهم دعوى"[٣] ؛ لأن المجرور بـــ **من** المقدرة قد يكون عاماً : أي من دعائم كل بيت ، ويجوز أن يكون المحذوف هو المضاف إليه أي : أعز دعامة[٤] . أما **أوجل** في قول معن ابن أوس:

لَعَمـــركَ مَـــا أدري وإنّـــي لأوجَـــلُ ..... البيـــــــــت

والذي استدلوا به على ورود اسم التّفضيل مسلوب المفاضلة ، فقد استشهد به ابن قتيبة في أدب الكاتب على فعلية (أوجل) تحت باب (أفعل وفَعِلٍ) نحـــو (أعمـــى وعـــمٍ) و(أوجَـــل ووَجِلٍ)[٥]، وذهب العيني أيضاً إلى أنه فعل مضارع فقال :"قوله : لأوجل أي : لأخاف ، من وَجِل يَوجَل"[٦] أما **أوحد** في قول الشاعر :

..... فتلـــكَ ســـبيلٌ لســـتُ فيهـــا بأوحـــد

فقد استشهد به ابن سعيد المؤدب في دقائق التصريف على ما يكون على وزن **أفعـــل** نحـــو : أوحد ، ولا يقال للأنثى : وحداء[٧] فكأنه ينحو بها نحو الصفة التي هي علـــى وزن (أفعـــل فعلاء) .

---

(١) الزاهر : ١٢٣/١-١٢٤ .

(٢) محمد بن الصبان : ٥١/٣ .

(٣) حاشية ياسين على شرح التصريح : ياسين العليمي الحمصي : ١٠٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٥٣/٣ .

(٥) ينظر : ٤٥٢ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٩٠/٨ .

(٧) ينظر : ٢٣٠ .

والذي يجب أن يقال في أوحد : أنه ليس اسم تفضيل حتى يقال أنـــه مـــؤول باســـم الفاعل ، ذلك أنه فقد الشرط الأساس الذي يبنى عليه اسم التّفضيل ، وهـــو أن يكـــون قـــابلاً للتفاوت والتفاضل والزيادة ، فأوحد من الوحدة أي : الإنفراد ، تقول : رأيته وحده ، وهو أن يكون الرجل في نفسه منفرداً ، كأنك قلت : رأيت رجلاً منفرداً إنفراداً ، ورجل وَحَدٌ ووَحِـــد ووحيد أي : منفرد ، وتوحّد برأيه : أي تفرد به ، والواحد أول العدد[١] ، "وذلك أمر لست فيه بأوحد، أي: لا أخص به ، أي : لست على حدة"[٢] ، فلا يقال : فلان أوحد من فلان لأنّهمـــا منفردان كلاهما ، كما لا يقال فلان أموت من فلان ، فهو بذلك يفقد الشرط الأهم والأول فـــي التّفضيل ، فلا يدخل فيه حتى يخرج عنه .

أما قول الأحوص :

..... **قسماً ، إليـــك مـــع الصـــدودِ لأميـــلُ**

فدلالة التّفضيل في **أميل** واضحة ، فالشاعر كان ميالاً إلى البيت ومن فيه ، وهو محب لهم ، فلما هجرهم خوفاً من أعدائه ، صار مع الصدود اشد من قبل الهجر ميلاً إليهم[٣].

أما قولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان فذهبوا إلى أن إضـــافة اســـم التّفضـــيل لمجرد التخصيص –تخصيص الموصوف انه من بني مروان ليعرف أنه منهم– لا للتفضـــيل عليهم ، إذ لا عادل فيهم سواهما[٤] ، قال ابن عاشور في هذا المثال :"بنوا تخريجه على حكم تاريخي غير مُسَلَّم ، مستندٍ على عصبية جائرة ، حكمت بسلب العدل سلباً مطلقاً عن كل واحد من بني مروان ، وهو قولهم : الأشج والناقص أعدلا بني مروان ، وفي ذلك التخريج تكلـــف عظيم لا يُقرّه ذوق سليم ،على أن إيراد صيغة أفعل التفضيل ، ثم ذكر مضاف إليه بعـــدها ، مع أن كل ذلك لا قصد فيه إلى معنى التّفضيل ، هو أمر غريب ، إذ لو لم يكن لاستعمال تلك الصيغة داع اصلي أو نكتة بلاغية ، فإن العدول إليها عن صيغ الأوصاف الأخرى يرجع إلى معنى العبث"[٥] وهو في هذا يرى "أن نمنع ورود أفعل التّفضيل مسلوب المفاضلة في حالـــة الإضافة"[٦] .

---

(١) ينظر : الصحاح : الجوهري : ٥٤٧/٢–٥٤٨ و جمهرة اللغة : ابن دريد : ١٢٧/٢ .

(٢) لسان العرب : ٨٨٩/٣ .

(٣) ينظر : شرح أبيات سيبويه : السيرافي : ١٨٥/١ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان : ٤٩/٣ و حاشية الخضري : ٥٢/٢ .

(٥) تحرير أفعل التّفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد : مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، عدد البحـــوث والمحاضرات ، الدورة (٣٠) ، سنة ١٩٦٣–١٩٦٤ ، ص ٦٩–٧٠ .

(٦) م . ن : ٧٠ .

ولم يقف النحاة عند قولهم بجواز عروّ اسم التّفضيل المضاف إلى المعرفة عن دلالته، بل صرح الخضري بإجماع النحاة على ذلك فقال : "ولا خلاف في جواز عروّه عن التّفضيل مع وجوب مطابقته"(١) .

ويبدو أن النظر والبحث في التراكيب اللغوية بعيداً عن الدلالة العميقة التي يحويها هذا التركيب ، نزولاً عند فكرة الشكل والمضمون ، هي التي صرفت قسماً من النحاة عن هـــدف البحث ، "ذلك انهم شُغلوا بشكل اسم التّفضيل ، وطريقة صوغه ، وشروط صياغته وأحكـــام الإعراب فيه من حيث إعماله في المضمر والظاهر ، أيعمل فيـــه ؟ ومتـــى يكـــون ذلـــك ؟ واشتهرت عندهم المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، شُغلوا بكل ذلك عن استيفاء المواضع التي يستعمل فيها ، والمعاني التي يدل عليها ، حتى أنهم اقتصروا على أقرب تلك المعاني وأيسرها خطباً ، وهو الدلالة على زيادة الموصوف باسم التّفضيل على الموصوف الذي يقع بعده"(٢) .

كما أن قول ابن مالك(٣) :

وأفعـــلُ التّفضـــيلِ صِـــلْهُ أبـــدا تقدِيراً أو لفظاً بـــ مِـــن إن جُـــرّدا

فقوله **أبداً** ، تنبيهٌ على أن المجرد لا يخلو من دلالته على التّفضيل أصلاً ، لصلته بـــ **من** لفظـــاً أو تقديراً ، والذي يدل على أن **من** مرادة هو أن اسم التّفضيل في هذه المواضع لا ينصـــرف ، وهو أيضاً لا يجمع ولا يؤنث ، وما ذاك إلا لمانع تقدير **من**(٤) .

كما لاحظنا أن بقية الأبيات التي قيل : أنها من أقوى الأدلة على انسلاخ اسم التّفضيل عن دلالته وهي قول الشاعر:

..... **إلام قـــــوم اصـــــغرا واكبـــــرا**

أي : صغيرا وكبيرا . وقول أبي نؤاس :

كأن صغرى وكبـــرى مـــن فقاقعهـــا ..... البيـــــــــت

وقوله الآخر :

..... **وانـــــتم مـــــا أقـــــام ألائـــــم**

---

(١) حاشية الخضري : ٥٢/٢ .

(٢) أسلوب التّفضيل في القرآن الكريم : أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العراقي ، بغداد ، ج١ ، مج ٣٨ ، سنة ١٩٨٧ ، ص ٨ .

(٣) متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف : ٣٦ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٢٨٠/٨ .

أنها من أقوى الأدلة حقاً ، لكن على عدم تجرد اسم التّفضيل عن دلالته ، إذا ورد على وزن **أفعل** لا صحة تجرده عنها ، ذلك أن أسماء التّفضيل في هذه الأبيات لم تأت على وزن **أفعل** ، فدل على أن هذا الوزن الذي هو للتفضيل لا يخرج عن دلالته إلا إذا جاء بوزن مغاير ، لأن صاحب العربية الذي يوثق بفصاحته لا يستطيع أن يتصور مجيء اسم التّفضيل بوزنه غير مراد معناه ، فكأن الشعراء حين أرادوا أن يستعملوا هذه الكلمات خالية من معنى التّفضيل ، عدلوا بها عن وزنها الأول ، حفظاً منهم على ذلك التصور من الضياع ، وعلى القاعدة من الهدم والاضطراب ، وعلى فهم المخاطب من التشتت والفساد ، فاجروا عليها شيئاً من التغيير، لتؤدي معنى خالياً من التّفضيل ، لا يمكن أن تؤديها إذا بقيت على الصيغة الأولى ، ومن هذا التغيير : استعمال (اصغرا واكبرا) مصروفاً مع أنه ممنوع من الصرف ، في البيت الأول ، ومنه استعمال (صغرى وكبرى) من غير (أل) أو الإضافة في البيت الثاني ، واستعمال (ألائم) مجموعاً في موقع الإفراد في البيت الأخير .

وخلاصة ما قدمناه في جواز استعمال اسم التّفضيل مجرداً عن معناه ، أو عدم جواز ذلك ثلاثة آراء :

الرأي الأول : أنه يجوز استعمال اسم التّفضيل عارياً عن اللام والإضافة و**من** ، مجرداً عن معنى التّفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً مطرداً ، وقد مثّل هذا الرأي المبرد في مقتضبه .

الرأي الثاني : أنه يجوز لكن الأصح قصره على السماع ، فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل ، والرضي في شرحه .

الرأي الثالث : عدم جواز ذلك لا سماعاً ولا قياساً ، وأنه لا بدّ من مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في اصل الوصف ، إما حقيقة أو تقديراً ، وهو قول شُراح الألفية[1].

شُروط صَوغ اسم التّفضيل :

يصاغ اسم التّفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب قال ابن مالك[2] :

صُغْ مِن مَصُوغٍ منه للتعجبِ أفعلَ للتّفضيلِ ، وأَبَ اللّذْ أُبِي

ولصوغه شروط ثمانية ، هي :

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل : ١٦٥/٢ و شرح الأشموني : ٥١/٣ .

(٢) الألفية : ٣٦ .

١. أن يكون له فعل ، وشذ بناؤه من وصف لا فعل له نحو : "هو أقمن به أي : أحق"[١] .
وحكى سيبويه :" أحنك الشاتين وأحنك البعيرين"[٢] من غير قياس .

٢. أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يصاغ من الرباعي المجرد كـ (دحرج) ولا الثلاثي المزيد كـ (استخرج) ، واختلف فيما كان على وزن **أفعل** من الرباعي المبدوء بالهمزة ، ففيه المذاهب الثلاثة ، فقيل : "يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل"[٣] . ومن الشاذ المسموع قولهم : هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم بالمعروف ، ويحتمل ذلك قوله -تعالى- :

- ﴿**ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا**﴾[٤] من أحصى .
- ﴿**ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ**﴾[٥] من أقسط وأقام .
- ﴿**قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا**﴾[٦] من أسرع .

٣. أن يكون الفعل مثبتاً ، فلا يصاغ من :ما صلح – لم يفصح .

٤. أن يكون متصرفاً ، فلا يبنى من : ليس – عسى – بئس .

٥. أن يكون تاماً ، فلا يصاغ من : كان – صار – أصبح .

٦. أن يكون معلوماً ، فلا يصح صوغه من : هُرع ، فُقد[٧] ، وسُمع شذوذاً : هو أشغل من ذات النحيين ، وهذا الكلام أخصر من غيره[٨]، وأجاز ابن مالك بناء اسم التّفضيل من المبني للمجهول من غير شذوذ بشرط أمن اللبس ، لكنه قصره على السماع[٩] .

---

(١) حاشية الصبان : ٤٣/٣ .
(٢) الكتاب : ١٠٠/٤ .
(٣) شرح التصريح : ١٠١/٢ .
(٤) الكهف : ١٢ .
(٥) البقرة : ٢٨٢ .
(٦) يونس : ٢١ .
(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٤٨/٣ والمحيط في أصوات العربية : ٢٤٣/١ .
(٨) ينظر : شرح التصريح : ١٠١/٢ .
(٩) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٧٥٧ و شرح الرضي على الكافية : ١١٢٧ .

٧. أن يكون معناه قابلاً للتفاوت والتفاضل[١] ، فلا يقال في (مات) مثلاً زيد أموت من عمرو، فالموت واحد ، وإن تعددت أسبابه .

٨. ألاّ يكون الوصف دالاً على لون أو عيب أو حِلية[٢] ؛ لان الصفة مشغولة بالوصف عن التّفضيل ، "ولأنّه بنى منهما أفعل لغير التّفضيل ، فكرهوا أن يبنوا منهما أفعل التّفضيل فيلتبس"[٣] ، نحو : عرج فهو اعرج وهي عرجاء ، وخضر فهو أخضر وهي خضراء ، واختلف العلماء في هذا الشرط ، فذهب الرضي إلى أن الأولى أن يقال : "لا يبنى أفعل التّفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطن ، فإن الباطنة يبنى منها أفعل التّفضيل نحو : فلان أبلد من فلان وأجهر منه وأحمق .. مع أن بعضها يجيء منه أفعل لغيره التّفضيل أيضاً ، كأحمق حمقاء ... فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منهما أفعل لغيره"[٤] ، وقد أنزل الله به قراناً يُتلى قال – تعالى–: ﴿**وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً**[٥] ، فإن كانت الأولى صفة من العمى ، فالثانية اسم تفضيل أي اشد عمىً .

وقد اختلفت أقوال النحاة في بعض هذه الشروط لكثرة ما ورد عن العرب مناقضاً لها وهو ما تجنبنا الخوض فيه خشية الإطالة .

أما إن كان الفعل غير مستوف للشروط ، فقد امتنعت صياغة اسم التّفضيل منه مباشرة ، لكنه يصاغ من مصدر فعل آخر مناسب للمعنى ومستكمل للشروط ، فيوضع مصدر الفعل الأول بعد صيغة **أفعل** منصوباً على التّمييز ، نحو : زيد أجود جواباً من عمرو ، ويستثنى من ذلك الجامد ، وغير القابل للتفاوت ؛ لأنّه لجموده لا مصدر له ، ولأنّه بعدم قبوله للمفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التّفضيل في أغلب حالاته[٦] ، وهذا معنى قول ابن مالك[٧]

ومَا بِهِ إلى تعَجُّبٍ وُصِل ... لِمانعٍ بِهِ إلى التّفضيلِ صِلْ

---

(١) ينظر : المحيط : ٢٤٤/١ .

(٢) ينظر : شرح التصريح : ١٠١/٢ و جامع الدروس العربية : ١٩٤/١ .

(٣)الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب : ٦٥٣/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤٥٠/٣ .

(٥) الإسراء : ٧٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٩٢/٦ و النحو الوافي : ٣٩٦/٣-٣٩٧ .

(٧) الألفية : ٣٦ .

ومما توصل إليه بـــ أشد ، في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿**وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَـــدُّ عَـــذَاباً وَأَبْقَى**﴾[١] وقوله عزّ وجلّ ﴿**أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا**﴾[٢] ، ومثله ما توصل إليه بـــ أكثـــر في قوله سبحانه :﴿**أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا** ﴾[٣] .

ومِن النحاة مَن يرى أن الفعل المبنى للمجهول والمنفي كالجامد ، لا يبنى منهما اســـم التّفضيل مطلقاً ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ؛ لان مصدرهما المـــؤول يكـــون معرفـــة بالمسند إليه ، فلا يصح نصبهما تمييزاً لأنّه التّمييز واجب التنكير ، وفي ذكر المنفـــي نظـــر لصحة مجيء كلمة (عدم) قبله ، نحو : هو أكثر عدم قيام ولصحة تنكيره ، فليس من الـــلازم أن يكون معرفة في كل الأحوال ، أما المبني للمجهول فمصدره الصريح مـــن غيـــر قرينـــة ملبس[٤].

أحوال اسم التفضيل واقسامه:

لاسم التّفضيل باعتبار لفظه أربع حالات[٥] : وهي :

١. المجرد من (أل) والإضافة .
٢. المقترن بـــ (أل) .
٣. المضاف إلى نكرة .
٤. المضاف إلى معرفة .

ففي الحالة الأولى لابدّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله ، وأن تتصل به **من** جارةً المفضول[٦] ، فلا يفارق صيغته وإن كان مسنداً الى مفرد مذكر كقوله تعالى : ﴿**وَأَخِي هَارُونُ**

---

(١) طه : ٧١ .

(٢) الصافات : ١١ .

(٣) القصص : ٧٨ .

(٤) ينظر : حاشية الخضري : ٢/٥٠-٥١ وحاشية الصبان : ٣/٤٤ و النحو الوافي : ٣/٣٩٦ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلســـي : ٣/ ٢٢٠ و قطـــر النـــدى : ٣١٣ وجامع الدروس : ١/١٩٥ .

(٦) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٧٥٩ و شرح التصريح : ٢/١٠٢ .

هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً﴾[١] ، أو مثنى مذكر ﴿**لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا**﴾[٢] ، أو جمع مذكر ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ** ﴾[٣] ، أو مفرد مؤنث : ﴿**وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ**﴾[٤] ، أو مثنى مؤنث : ﴿**قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ** ﴾[٥] ، أو جمع مؤنث: ﴿**هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾[٦] .

وقد تحذف **من** ، وهي مقدرة ، قال سيبويه : "وأن شئت قلت هو خير عملاً ، وأنت تنوي (منك)"[٧] وهو في القرآن الكريم كثير لا يسعنا ذكره في هذا الموضع ، من ذلك قوله – تعالى- ﴿**وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**﴾[٨] أي : من الدنيا ، ﴿**أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ**﴾[٩] منها . ﴿**وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ**﴾[١٠] من عذاب الدنيا ، وقد اجتمع إثباتها وحذفها في قوله -تعالى- : ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً**﴾[١١] أي : منك .

جاء في شرح المفصل : "أعلم انه قد يحذفون **من** من أفعل إذا أُريد به التّفضيل ومعنى الفعل وهم يريدونها ، فتكون كالمنطوق بها ، نحو قوله -عزّ وجلّ- : ﴿**وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾[١٢] أي :أخفى منه ، أي : من السر، وهو حديث النفس ، والذي يدل على إرادة **من** أن أخفى لا تنصرف ، وهذا الحذف يكثر في الخبر ، ويقل في الصفة"[١٣] . وهنا محط الخلاف ، فمن كانت عنده **من** المحذوفة مقدرة ومنوية ، كان اسم التّفضيل عنده على دلالته ، لأن حذف **من** كذكرها . ومن كانت عنده **من** المحذوفة غير

---

(١) القصص : ٣٤ .
(٢) يوسف : ٨ .
(٣) الواقعة : ٨٥ .
(٤) البقرة : ٢٢١ .
(٥) البقرة : ٢٦٣ .
(٦) هود : ٧٨ .
(٧) الكتاب : ٢٠٣/١ .
(٨) الأعلى : ١٧ .
(٩) الأعراف : ١٧٩ .
(١٠) القمر : ٤٦ .
(١١) الكهف : ٣٤ .
(١٢) طه : ٧ .
(١٣) إبن يعيش : ٩٧/٦ .

مقدرة ، أوّل اسم التّفضيل بما لا تفضيل فيه ، فإن أوّل هذا القسم بمـــا لا تفضـــيل فيـــه لان المفضل عليه غير مذكور لفظاً ولا حكماً ، فكيف يصح تجريد اسم التّفضيل المضـــاف إلـــى معرفة مع أن المفضل عليه وهو المجرور بالإضافة مذكور صراحة ؟ وذلك فـــي قـــولهم : الأشج والناقص أعدلا بني مروان ، وأن المراد : عادلاهم .

أما الحالة الثانية : وهي اقتران اسم التّفضيل بـــ (أل) ، فإذا كان كذلك وجبت مطابقته لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً[1] ، ففي الإفراد قوله –تعالى- : ﴿**اقْـــرَأْ وَرَبُّـــكَ الأَكْرَمُ**﴾[2] ، وفي التثنية : ﴿**مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ الأَوْلَيَانِ**﴾[3] ، وفي الجمع : ﴿**وَهُمْ فِـــي الآخِرَةِ هُمْ الأَخْسَرُونَ**﴾[4] ، وفي المفرد المؤنث : ﴿**فَـــأَرَاهُ الآيَـــةَ الْكُبْـــرَى**﴾[5] ، ﴿**وَيَـــذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمْ الْمُثْلَى**﴾[6] ، والمثنى ﴿**هَلْ تَتَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ**﴾[7] ، والجمع ﴿**إِنَّهَـــا لإِحْدَى الْكُبَرِ**﴾[8] ﴿**فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى**﴾[9] .

ولم يرد في القرآن الكريم جمع تكسير للمذكر على وزن الأفاعل بـــالألف والـــلام ، يقال : هؤلاء الملوك الأعاظم ، كما لم يأت جمع المؤنث السالم ، يقال : هذه إحدى الفضليات ومن فضليات النساء ؛ لان **فعلى** التّفضيل لا تستعمل إلا بالألف والـــلام أو الإضـــافة ، فـــلا يقال : هي فضلى[10] .

ويبدو أن دلالة اسم التّفضيل المقترن بـــ (أل) على المفاضلة ، أقـــوى مـــن دلالـــة القسمين الآخرين (المجرد والمضاف) ؛ لأن "هذه الصفة تستلزم أن يكون الموصوف بها في أعلى درجات المفاضلة قال –تعالى- : ﴿**فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الأَعْلَوْنَ**﴾[11] وقال

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٩٦/٦ والتسهيل : ١٣٤ وشرح التصريح : ١٠٣/٢ .

(٢) العلق : ٣ .

(٣) المائدة : ١٠٧ .

(٤) النمل : ٥ .

(٥) النازعات : ٢٠ .

(٦) طه : ٦٣ .

(٧) التوبة : ٥٢ .

(٨) المدثر : ٣٥ .

(٩) طه : ٧٥ .

(١٠) ينظر : المقتضب : ٣٧٧/٣ وشرح المفصل : ١٠٣/٦ .

(١١) آل عمران : ١٣٩ .

: ﴿**وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[1] وقال تعالى :﴿**وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا**﴾[2] وقال تعالى : ﴿**وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى**﴾[3] وقال تعالى : ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً**﴾[4] وقال تعالى : ﴿**لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى**﴾[5] وقال تعالى : ﴿**فَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى**﴾ [6] وقال تعالى : ﴿**يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى**﴾[7] فالتّفضيل بـ (أل) هو أعلى وأعم درجات المفاضلة"[8]، وفي هذا القسم يمتنع وصل اسم التّفضيل بـ**من** التّفضيلية .

أما إذا أضيف إلى نكرة فيلزم إفراده وتذكيره كالمجرد ، وامتنع وصله بـ**من**[9] وفي ذلك يقول ابن مالك[10] :

وإنْ لِمَنكُورٍ يُضَفْ أو جُرّدَا ... أُلزِمَ تَذكِيراً ، وأن يُوحّدا

ومن القرآن الكريم : ﴿**وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً**﴾[11] ، وقوله -سبحانه- ﴿**وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ**﴾[12] ، وقوله: ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۞ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ**﴾[13] ، ﴿**وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ**﴾[14] .

ويجب في المضاف إليه اسم التّفضيل أن يطابق الموصوف ، وهو صاحب **أفعل** في الإفراد والتذكير وفروعهما ، جاء في ارتشاف الضرب : "زيد أفضل رجل ، الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة ، والهندان أفضل امرأتين ، والهنود أفضل نساء"[15] .

---

(١) الأعراف : ١٨٠ .

(٢) التوبة : ٤٠ .

(٣) النحل : ٦٠ .

(٤) الكهف : ١٠٣ .

(٥) طه : ٦٨ .

(٦) طه : ٧٥ .

(٧) الدخان : ١٦ .

(٨) معاني النحو : ٦٩١/٤ .

(٩) ينظر : شرح التصريح : ١٠٤/٢ وحاشية الخضري : ٥١/٢ .

(١٠) الألفية : ٣٦ .

(١١) الكهف : ٥٤ .

(١٢) البقرة : ٤١ .

(١٣) التين : ٥ .

(١٤) التوبة : ١٣ .

(١٥) أبو حيان : ٢٢١/٣ .

كما يجب كون اسم التّفضيل المضاف بعض المضاف إليه بشرط إرادة التّفضيل ، جاء في المقتضب : "ولا يضاف **أفعل** إلى شيء إلا وهو بعضه ، كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم ، كان محالاً لأنّه ليس منهم ... وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ، لان **من** دخلت للتفضيل وأخرجتهم من الإضافة"(١) .

فإذا أضيف اسم التّفضيل إلى معرفة امتنع وصله بـ**من** وجاز فيه : إفراده وتذكيره، كالمضاف إلى نكرة ، ومطابقته لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كالمقترن بـ(أل)(٢) ، وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم ، فمن غير المطابق لما قبله قوله -تعالى-: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ**﴾(٣) ولم يقل : أحرصِ الناس ومن استعماله مطابقاً قوله -عزّ وجلّ- : ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾(٤) ، وقوله -سبحانه- : ﴿**وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ**﴾(٥) .

وفي هذا قول ابن مالك(٦) :

وتِلْوُ (أل) طِبْقٌ ، ومَا لِمعرفهْ أُضيفَ ذو وَجهَينِ عن ذي معرفهْ

وفي معنى هذه الإضافة يقول ابن الحاجب : "فإذا أضيف فله معنيان : أحدهما وهو الأكثر : أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ، ويشترط أن يكون منهم ، والثاني : أن يقصد زيادة مطلقة ، ويضاف للتوضيح"(٧) ، وزاد الأزهري "وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه"(٨) ، والمراد بالزيادة المطلقة : أن يقصد بالتّفضيل الزيادة على المضاف إليه وعلى كل من سواه ، لا على المضاف إليه وحده ، وإنما يضاف لمجرد التخصيص(٩) ، وقد أنكر أبو البقاء الكفوي أن تكون هناك زيادة مطلقة قائلاً : "وإذا قلت مثلاً : زيد أعلم القوم ، فقد أردت انه

---

(١) المقتضب : ٣٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١١٣٧ وقطر الندى : ٣١٤ .

(٣) البقرة : ٩٦ .

(٤) الأنعام : ١٢٣ .

(٥) هود : ٢٧ .

(٦) الألفية : ٣٦ .

(٧) شرح الرضي على الكافية : ٤٥٢/٣ .

(٨) شرح التصريح : ١٠٥/٢ .

(٩) ينظر : حاشية الصبان : ٤٩/٣ وحاشية الخضري : ٥٢/٢ .

زائد في الجملة على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء ، وأما انه زائد على المضاف إليهم في الخصلة المذكورة بالزيادة الكاملة فلا يتجاسر عليه عاقل ، كيف وفوق كل ذي علم عليم"[١] ، وقال في تقسيم ابن الحاجب للزيادة إلى زيادة مقيدة وزيادة مطلقة : انه من مساهلاتهم لظهور المراد[٢] .

والفرق بين التّفضيل بـــ **من** والتّفضيل بالإضافة من حيـــث المعنـــى ،أن المجـــرور بـــ**من** مفضول بجميع أجزائه ، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلا صاحب **أفعل** ، لأنّه معهم "فإذا قلت : زيد أفضل القوم ، كان زيد واحداً منهم ، وإذا قلت : زيد أفضـــل مـــن القوم ، كان خارجاً من جملتهم"[٣] لئلا يلزم من ذلك تفضيل الشيء على نفسه .

وبعد أن عرفنا فرق المعنى بين المقترن بـــ **من** والمضاف إلـــى معرفـــة ، بقـــي أن نعرف الفرق المعنوي بين المضاف إلى معرفة والمضاف إلى نكرة ، جاء في معاني النحو : "إن قولك : محمد أفضل الرجال ، يقصد به تفضيل محمد على جميع الرجال ، أي :هو الرجل الذي لا أفضل منه ، وأما قولك : محمد أفضل رجل ، فمعناه :أن محمد فيه صـــفات الرجـــل الأفضل ، أي : انك إذا عرفت كيف يكون الرجل الفاضل في أعلى صفاته وفضـــله ، فـــذلك الرجل الفاضل جداً هو محمد"[٤] .

فإن أضيف اسم التّفضيل إلى معرفة هل تفيده تعريفاً أو تنكيراً ؛ وهل هي لفظيـــة أو معنوية ؟ قال ياسين : "إن إضافته للمعرفة تفيده التعريـــف ، وأن إضـــافته فـــي الـــوجهين معنوية"[٥] وإضافته في القرآن قد تكون معنوية حيناً، وغير معنويـــة حينـــاً آخـــر[٦] ، قـــال -تعالى- : ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**﴾[٧] ، ﴿**وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾[٨]، ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾[٩] ، فأسماء التّفضيل (أكثر . اكرم) هي أسماء (لكن . ما . إن)

---

(١) الكليات : ٩٦ .

(٢) ينظر : م . ن : ٩٦ .

(٣) مجمع الأمثال : ٨٠/١ وينظر : شرح المفصل : ٩٦/٦ وشرح الرضي على الكافية : ٤٥٨/٣ .

(٤) فاضل السامرائي : ٦٩٠/٤ .

(٥) حاشية ياسين : ١٠٤/٢ .

(٦) ينظر : ظاهرة التّفضيل : ٢٥٩ .

(٧) الأعراف : ١٨٧ .

(٨) يوسف : ١٠٣ .

(٩) الحجرات : ١٣ .

فهي من المبتدآت ، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ، وقوله -تعالى- : ﴿**أَتَدْعُونَ بَعْـلاً وَتَـذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ**﴾[١] وهو الله -تعالى- وقوله : ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابـاً**﴾[٢] القـرآن الكريم ، وهو من المعارف .

عَمَل اسم التّفضيل :

أولاً . عَمَلهُ الرفع :

لما كان اسم التّفضيل من المشتقات التي تعمل على الفعل فإنه "يرفع الضمير المستتر في كل لغة ، ولا يرفع اسما ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً"[٣] ففي (أكبر) فـي قولـه -تعـالى- ﴿**وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنْ الْقَتْلِ**﴾[٤] ضمير مستتر وجوباً تقديره :(هي) يعود على الفتنة .

وحكى سيبويه "مررت برجل خير منك أبوه"[٥] برفع (أبوه) على الفاعليـة ، وإلـى ندرته أشار ابن مالك[٦] :

وَرَفْعُـه الظـاهرَ نَـزْرٌ، وَمتَـى عَاقَـبَ فِعْـلاً فَكثِيـراً ثَبتَـا

فإن صح انه يقع موقعه فعل بمعناه فرفعه الظاهر كثير[٧] .

وقد مثل له ابن مالك بنظمه[٨] :

كَلَنْ تَرى فِـي النّـاسِ مِـن رَفِيـقِ أولَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـن الصّـدِيقِ

لكن بشروط أثبتها النحاة في مسألة أطلقوا عليها اسم :(مسألة الكحل) ، أخذوها مـن قولهم : ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، على أن الكحـل مرفـوع بأحسن ، ولم يرد مثل هذا التركيب في التنزيل العزيز لذلك اكتفينا بالإشارة إليه قصد الشمول.

---

(١) الصافات : ١٢٥ .
(٢) الزمر : ٢٣ .
(٣) شرح الأشموني : ٥٣/٣ .
(٤) البقرة : ٢١٧ .
(٥) الكتاب : ٣١/٢ .
(٦) الألفية : ٣٦ .
(٧) ينظر : شرح الكافية : ١١٤٠ وحاشية الخضري : ٥٣/٢ .
(٨) الألفية : ٣٦ .